البصريين معنى الاشارة لغزبه فان قيل يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل
في صاحبها واذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه او الاشارة لا يكون كذلك لان بعلي
خبر والعامل فيه المبتدا اجيب بان انتصاب الحال عن بعلي ليس باعتبار انه خبر
المبتدا بل باعتبار انه مفعول ابنه او اشير اذ التقدير انبه عليه او اشير اليه شيخا
فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد قوله ها بيننا الخ الصريح الخالص وصفا
يصفو ويجفا مال والرشد بفتحتين خلاف الغي من الحال ما يحتمل التعدد هو
والتداخل قوله وذلك واجب عند من منع تعدد الحال قال الرضي وجوز الجمهور
وهو الحق ان يجي لشي واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا
حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذموما مدحورا كما يجيان في خبر
المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان
فجعل نحو مدحورا نحو حالا من ضمير مذموما واستنكر مثله في المضادة فنحوها مطلقا
ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو
جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز
لدلالة على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتنافيا بان المكانان
او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما
تقدير تنبيه الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذموما مدحورا او متضادين
في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته اسود ابيض او ممتزجين كما في اشتريته حلوا
حامضا فلا باس به انتهى قوله وتستحيل التداخل لعدم امكان تقييد الحال
الاولى بالثانية قوله ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل
لان الفصل حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس
وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان احدهما
بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل وفي شرح
الرضي ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب فانه
قال واذا جا حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تثنيتهما فانه
اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت
زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد
منهما جاز وقوعهما كيف كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى
جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف
جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا و الصعد
زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت
حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن

كل واحد

كل واحد بجنب صاحبه انتهى ويمكن ان يقال ان المص لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول
والثانية من الفاعل مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه وذلك لانا في جوازه بالقياس
الى جعل كل حال بجنب صاحبه وهنا لانا في وجوبه بالقياس الى عكسه فليتامل قوله
خرجت بها امشي الخ هذا البيت لامرئ القيس ويروى على اثرنا اذيال مرط والاثر
واحد والمرط بكسر الميم وسكون الراء كسا من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة
المنقش بنقوش تشبه رحال الابل وجرها المرط لستر الاثر على القافة

باب اعراب الفعل

قوله فان قلت ما تاتينا فتحدثنا فلا جزم
ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل يعني بالفعل المجزوم الذي يتبعه في الرفع لان
الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب قوله الرفع على
وجهين والنصب على الاضمار يريد بالوجهين العطف على تاتيني والاستيناف
قوله وهل زيد اخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستيناف فنفى من وجهي
الرفع التابعي العطف واثبت الاستيناف وسكت عن النصب على اضمار ان والظاهر
ان سكوته عنه لجوازه وفي الشرح لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية
والفعلية وليس بمانع على الصحيح واما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام عن
اخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة واقول بل يظهر ان هنا مانعا غير تخالف
الجملتين وهو ما قررناه انفا من ان رفع الفعل بالعطف يقتضي تقدم فعل مرفوع ليكون
رفع المعطوف بالمشاركة له في رفعه وجهته قوله وهل لك التفات اليه فيلزمه
الرفع على الاستيناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات واضمار ان واجب
على الاول وجائز على الثاني سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم
قال ابن الحاجب وانما وجب اضمار ان على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على
المحذوف مع كون الحذف اخصر وقال غيره لانها لو ظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل
وذلك غير مستحسن وانما جاز اضمار ان على الوجه الثاني لان الفا تدخل على الاسم
الصريح نحو يعجبني ضرب زيد فغضبه فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم
صريح قوله وكالمثال سواء لو ان لنا كرة فنكون ان سلم كون لو للتمني يريد
بالمثال هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لو للتمني لانها لو كانت
للشرط لم تكن الاية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تاتي النصب على الجواب
فيها وتاتيه فيه قوله مسيلة ليغني اجلها الا فاتى عنه الرفع على وجهين
والنصب على اضمار ان لظهور جوازه قوله مسيلة ليقم زيد فتكرمه بالرفع على
القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار سكت عن حكم الرفع على العطف لظهور
امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في جهة اعرابه وهو محقق
ما ذكرناه فيما مضى من ان المانع الرفع على العطف في هل زيد اخوك فتكرمه ليس هو

Copyright © King Saud University